

فلا ضمان عليه الا ان يتعدي فيها او يظلمها مالها فتمها  
اياه وما نقصت الجارية بالولادة ضمان النقصان على  
غاصبها فان كان في قيمة الولد وفاؤه جبر النقصان  
بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب ولا يضمن الغاصب منافع  
ما غصبه الا ان ينقص باستعماله فيعزم النقصان واذا  
استهلك المسلم حمله الذي او خنزيره ضمن قيمتهما استهلكهما  
المسلم لم يضمن قيمتهما **كتاب** الوديعة الوديعة  
امانة في يد المودع اذا هلكت في يد غيره تعد لم يضمنها  
والمودع ان يحفظها بنفسه وبين هو في عياله فان حفظها  
بغيرهما او رد عنها ضمن الا ان يقع في ذلك حريق فيسألها  
الجارة او يكون في سفينة يخاف عليها من الغرق فيبقيتها  
الى سفينة اخرى فان حفظها المودع بماله حتى لا يمتد  
ضمنها فان ظلمها صاحبها غصبها عنه وهو يتعدى على تسليمها ضمنها

وان

وان اختلطت بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها وان  
انفق المودع بعضها ثم رد مثله فخلطه بالباقي ضمن الجميع واذا  
تعدي المودع في الوديعة بان كانت دابة فركبها او نوقها فقتل  
او عبدا فاستخدمه او ودعها عند غيري ثم زال التعدي فرد  
الي يده زال لضمان فان ظلمها صاحبها فحجدها اياه  
ضمنها فان عاد الي الاعتراف لم يبرأ من الضمان والمودع  
ان يسافر بالوديعة وان كان لها حمل وموتة واذا ادع  
سرجان عند رجل وديعة ثم حضر احد هما فطلب نصيب  
منها لم يدفع اليه شيئا حتى يحضر الاخر عند بائع وقال لا  
يدفع نصيبه اليه وان ادع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم  
لم يجز ان يدفعه احدهما الي الاخر ولكنها بينهما فيحفظ  
كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ  
احدهما باذن الاخر وان قال صاحب الوديعة للمودع لا تقبلها